

## إسقاط طائرة إيطالية يفضح مساندة روما للميليشيات الليبية

وتشارك ترهونة في معركة تحرير طرابلس باللواء التاسع، فيما يحاول الإسلاميون منذ بدء المعركة تحديدها عن الصراع لكن محاولتهم باءت بالفشل، وسط تهديدات لا تتوقف باجتياح المدينة.

وتعني سيطرة الميليشيات على ترهونة التي تبعد حوالي 90 كيلومترا عن العاصمة فعليا هزيمة للجيش وطرده من المواقع التي سيطر عليها جنوب طرابلس، غير أن الميليشيات فشلت في بلوغ هذا الهدف.

وسمحت النجاحات الميدانية الأخيرة للجيش الليبي بتطويق نفوذ الميليشيات وعرقله أهداف الأطراف الخارجية التي تعمل على زعزعة استقرار ليبيا.

ومنذ دخول الجيش الليبي في معركة ضد الإرهاب في أبريل الماضي وضعت إيطاليا اليد في اليد مع قطر لإسناد الميليشيات الإسلامية التي تهيمن على طرابلس مستفيدة من ضبابية الموقف الدولي ومن صراع المصالح بين دول غربية، وخاصة بين إيطاليا وفرنسا، بهدف دعم حكومة الوفاق في مواجهة الجيش الليبي.



خالد المحجوب

من الصعب على

الميليشيات اختراق

مدينة ترهونة

وإسقاط طائرة أجنبية ليس المناسبة الأولى التي يفصح فيها الجيش الليبي وقوف أطراف خارجية في صفوف الميليشيات المسلحة، حيث تمكن الجيش الاثنى عشر من استهداف مستودعا لأسلحة تركية في مدينة مصراتة.

وسبق للجيش أن اعتقل عناصر تركية كانت تقاقل إلى جانب الميليشيات، وذلك في تطور لافت يؤكد مدى تورط حكومة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في إطالة أمد الأزمة الليبية.

وأكد اللواء أحمد المسماري، الناطق الرسمي باسم القيادة العامة للجيش الليبي، في تصريحات سابقة، أن "عناصر غير ليبية تقاقل إلى جانب الوفاق، وإرهابيين تم نقلهم من مدينتي زوارة ومصراتة إلى طرابلس".

وتكشف هذه التفاصيل أن دولا أجنبية تتورط بشكل مباشر في الحرب إلى جانب الميليشيات، ما يشكل تحديا ليس فقط للبيبيين، ولكن أيضا لرغبة المجتمع الدولي الذي يحاول إيجاد حل للأزمة العاصفة بالبلاد منذ عام 2014.

طرابلس - تمكنت القيادة العامة للجيش الوطني الليبي من إسقاط طائرة إيطالية في مدينة ترهونة، في خطوة تفضح مساندة روما للميليشيات التي تصف وراء دعم حكومة الوفاق.

ونقلت تقارير إعلامية عن مصدر عسكري مسؤول بغرفة عمليات الجيش الوطني الليبي، الذي يقوده المشير خليفة حفتر، أن "الطائرة المسيرة التي أسقطت شمال مدينة ترهونة ليست تركية بل تحمل شعار القوات الإيطالية".

وذكر المصدر، في حديث لصحيفة "المرصد الليبي" أن "حطام الطائرة المسيرة المعادية التي أسقطتها وسائط الدفاع الجوي شمال ترهونة وكان يعتقد مبدئيا أنها تركية، يوضح أنها تحمل شعار القوات الجوية الإيطالية".

وتابع المصدر، حسب الصحيفة، أن "الفحص المبدئي لما تبقى من حطامها يشير إلى أنها من طراز بريداور".

وكان اللواء مبروك الغزوي أمر مجموعة عمليات المنطقة الغربية بالقيادة العامة للجيش الليبي أكد أن الدفاعات الجوية التابعة للواء التاسع مشاة أسقطت طائرة مسيرة ومسلحة فوق منطقة سوق الأحد شمال ترهونة فور دخولها المجال الجوي للمنطقة، في مهمة معادية نحو مسرح العمليات، حسب ما ذكرت وسائل إعلامية.

ويكشف إسقاط الجيش الليبي للطائرة الإيطالية، مغالطة حكومة الوفاق للرأي العام المحلي والدولي. وفيما تتهم حكومة السراج الجيش الليبي بحشد دعم خارجي للتدخل في الصراع الداخلي، يتبين عكس ذلك وعبر دلائل ملموسة وقوف أطراف خارجية في دعم حكومة السراج.

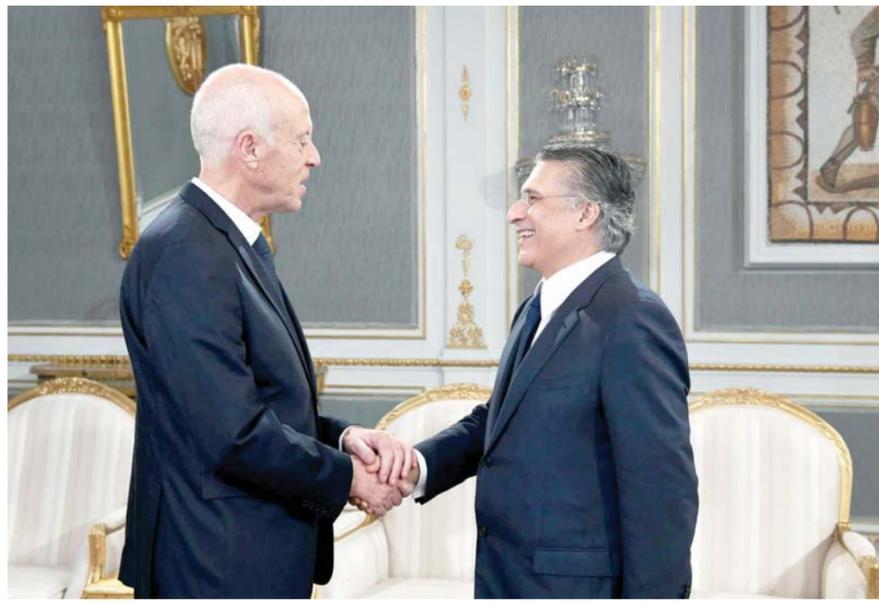
وسبق أن أوضح خالد المحجوب، مدير إدارة التوجيه المعنوي بالجيش الليبي في تصريحات سابقة أن "القوات على علم بمحاولات الميليشيات للتشديد من أجل اقتحام مدينة ترهونة".

وأكد المحجوب، في تصريحات صحافية، أن "الهجوم على ترهونة ليس بالأمر السهل"، مشيرا إلى أنه "من الصعب على الميليشيات اختراق المدينة الداعمة للجيش".

وقال المحجوب إن "الميليشيات لا يمكنها الهجوم على ترهونة، لأنها تحت رصد القوات الجوية"، موضحا أن "المجموعات الإرهابية والميليشيات التي تتحرك عبارة عن مجموعات صغيرة وتحت رصد القوات الجوية الليبية".

## هل تستطيع النهضة إستبعاد قلب تونس من الحكومة المقبلة

قلب تونس يحذر النهضة من حكومة «أيديولوجية»



رقم صعب

أحزاب ما سمي بخط الثورة، سيدفع هذا الخيار إلى وقوع صدام مع اتحاد الشغل والمنظمات الوطنية، ما سينعكس سلبا على جهود الاستثمار وإنعاش الاقتصاد.

ودخل ائتلاف الكرامة في حرب كلامية مع اتحاد الشغل (أكبر منظمة نقابية في البلاد) شككت في دوره، ما زاد حالة الارتباك والإحترق بالمشهد السياسي. ويرى ثابت أن وجود حزب قلب تونس وشخصيات ليبرالية في الحكومة مملئ للداخل والخارج ويدفع نحو إصلاحات واقعية وعقلانية، في حين أن رهان النهضة على حكومة ضيقة لن يوفر لها النجاح وستكون حكومة هشّة يمكن أن ينفرد عقدها في أي لحظة.

وعلى الرغم من تعهد النهضة لأنصارها كما تعهد أيضا قلب تونس، إلا أن إكراهات المشهد السياسي تفرض عكس ذلك.

ويشير ثابت إلى أن التصريحات المتبادلة بين الحزبين بمثابة مناورات اللحظة الأخيرة قبل تشكيل الحكومة. وفي تقديره فإن زعيم حركة النهضة راشد الغنوشي يعي أن قلب تونس هو شريكه الأول في هذه المرحلة. ويضيف "هو الشريك المفضل والإضرطاري للنهضة في هذه المرحلة".

وتحتاج أي حكومة جديدة يمكن أن يشكلها الجملي إلى تأييد حزبين على الأقل لتحوّل الأغلبية البسيطة اللازمة للموافقة على القوانين الجديدة وهي 109 مقاعد.

ويتوقع الجلالي أن "تتضح ملامح الحكومة الجديدة بعد الإنتهاء من الجولة الأولى من المشاورات، وستليها مشاورات أكثر دقة ووضوحا".

ويؤكد المراقبون أن حزب النهضة يحتاج لدعم قلب تونس حتى يمزج برنامج حكومته، فيما تلجح تصريحات بقية الأحزاب إلى اختيارها الاصطفاف في المعارضة، خشية خسارة رصيدها الشعبي الذي حظيت به أعقاب الانتخابات الأخيرة للثاني عن تهم الفشل في إدارة البلاد في حال اختارت التحالف مع النهضة.

ويشير المحلل السياسي منذر ثابت لـ "العرب" إلى أن "قلب تونس يمارس ضغطا شرعيا ويحذر من مخاطر تشكيل حكومة ضيقة وحكومة يصفها بالأيديولوجية".

ولفت ثابت إلى أن تحذيرات قلب تونس تهدف إلى توسيع مشروعية الحكومة، حتى تحظى بحزام سياسي مريح يسمح بتنفيذ الإصلاحات الهيكلية على المستوى الاقتصادي والمؤسسات الحكومية.

وتحتاج الحكومة الجديدة إلى إرادة سياسية واضحة وإلى تأييد قوي في البرلمان للضفي قديما في الإصلاحات الاقتصادية التي بدأها رئيس الوزراء المنتهية ولايته يوسف الشاهد الذي يقود حكومة تصريف الأعمال لحين تشكيل الحكومة الائتلافية.

ويعتقد ثابت أن زهاب النهضة إلى اختيار حكومة أيديولوجية من خلال

الحكومة المكلف الحبيب الجملي من تشكيل حكومة متطرفة"، كما طالب بأن "لا تشمل أناسا اقتضائين".

وأضاف الخليلي "قلب تونس القوة الثانية من حيث عدد المقاعد، وهي نسبة لم يتحصل عليها حزب مثل التيار الديمقراطي. وليس من حق أي طرف سياسي ارتهان البلاد بسبب شهوراته ورمي الاتهامات جزافا على أطراف بعينها".

وتابع الخليلي "حزبنا ورقة صعبة في المشهد.. والنهضة ليس لديها أغلبية وإذا أرادت إقصاءنا فما عليها سوى البحث عن حزام سياسي، وإلا فسند أنفسنا أمام معارضة بإمكانها تعطيل عمل الحكومة ونحن لا نرغب في ذلك".

وتأتي تصريحات الخليلي ردا على الأحزاب المحسوبة على الثورة على رأسها التيار الديمقراطي والائتلاف

الكرامة اللذان يعارضان مشاركة قلب تونس في الحكم، فيما يقول مراقبون إن "ترويسكا جديدة" ستعيشها تونس وسيكون قلب تونس أحد أطرافها، وستتمخض عن المشاورات الحكومية التي انطلق فيها الجملي مخالفا لتوصيات النهضة.

من جهته يشير القيادي بحركة النهضة عبد الحميد الجلالي لـ "العرب" إلى أن "التصريحات الأخيرة حول تشكيل الحكومة إيجابية في مجملها وتعكس قدرة الجملي على تشكيل الحكومة في الأجل الدستورية".

حذر حزب قلب تونس حركة النهضة من استبعاده من المشاركة في الفريق الحكومي الجديد، فيما يقول مراقبون إن النهضة ليس بوسعها تجاوز حزب له كتلة نيابية وازنة في البرلمان مثل قلب تونس. وعلى العكس، قد تواصل الحركة طريق المناورة وتفضل في مشاورات اللحظة الأخيرة، تحالف "الضرورة" مع قلب تونس لتشكيل حكومتها.

تونس - يضغط حزب قلب تونس، صاحب المرتبة الثانية في البرلمان، للمشاركة في الحكومة القادمة رغم إعلان حركة النهضة إستبعاده من المشاركة في الحكومة، ما يثير شكوكا حول جدية النهضة بالنظر إلى وزنه السياسي.

ورغم ما صرح به زعيم الحركة راشد الغنوشي مؤخرا بأن قلب تونس لن يكون "طرفا في الحكومة"، إلا أن مراقبين استبعدوا ذلك، على ضوء ما حدث بالبرلمان بدخول النهضة وقلب تونس في تحالف قاده إلى اختيار الغنوشي رئيسا للبرلمان، ما يرجح قدرة الحزبين على تنحية خلافتهما جانبا والدخول في حكومة ائتلافية.

ويقول المراقبون إن نجاح رئيس الحكومة المكلف الحبيب الجملي في مهمة تشكيل الحكومة والذي عينته النهضة لهذا المنصب، مشروط بدعم حزب قلب تونس صاحب المرتبة الثانية في البرلمان، وهو ما أفصح عنه الجملي ضمينا حين اختار قلب تونس كأول حزب ينطلق معه في مشاوراته الحكومية.

ويبدأ الجملي وهو مرشح حركة النهضة الإسلامية الفائزة بالانتخابات التشريعية، مشاوراته، الثلاثاء، في قصر الضيافة بصاحبة قرطاج مع الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان المنتخب حديثا، من أجل التوصل إلى تشكيل الائتلاف الحكومي وضمّان الأغلبية المطلوبة.

وحمل لقاء رئيس الحكومة المكلف بحزب قلب تونس رسالة إلى حركة النهضة تشير إلى أنه ليس بالإمكان استبعاد قلب تونس من الحكومة وتشكيل حكومة ضيقة لا تخضع لإلارؤيتها، ما من شأنه أن يصب عمل الفريق الجديد، حيث ستواجهه معارضة حزبية واسعة، ولن تلاقي برامج الإصلاح الاقتصادي والسياسي الدعم المطلوب.

وأشار القيادي بحزب قلب تونس أسامة خليلي في تصريحات صحافية، الأربعاء، إلى أن "حزبه حذر رئيس

## الحملة الانتخابية للاستحقاق الرئاسي الجزائري أسيرة الخطوط الحمراء

وتعرف الجزائر تصاعدا لافتا لنشاط واحتجاجات المناوئين للاستحقاق الرئاسي منذ بداية الحملة الانتخابية، حيث لم يسلم المرشحون الخمسة من المضايقات وتعطيل نشاطهم السياسي والدعائي، وسجلت العديد من المحافظات والمدن توقيف العشرات من المحتجين. وتحولت المظاهرات المناهضة للانتخابات إلى سلوك يومي، بينما ذهب آخرون إلى غلق وتشمع مكاتب وإدارات تنظيم الانتخابات في البويرة وتيزي وزو بمنطقة القبائل.

وأفصح نائب وزير الدفاع وقائد أركان الجيش الجنرال قايد صالح، في تصريح أدلى به الثلاثاء، عن انحياز المؤسسة العسكرية إلى من أسماهم بـ "المسيرات المؤيدة للجيش"، في إشارة إلى مسيرات شعبية محتشمة انتظمت في الأسبوع الأخير لدعم المسار الانتخابي والمؤسسة العسكرية.

ويلمح الخطاب الجديد لقايد صالح إلى أن انحياز قيادة الجيش لصالح شعبي معين، سيفضي إلى استبعاد التيار الآخر الذي مازال مصرا على تحقيق مطالب رحيل السلطة وتحقيق انتقال سياسي شامل، ويتجه إلى التصعيد منذ بداية الحملة الانتخابية، حيث يتم تداول العديد من الخيارات كالعصيان والإضرابات.

بداية الحملة الانتخابية، بالوفازي مع تهم تهديد وحدة البلاد التي باتت تلاحق أنصار ورافعي الرايات الأمازيغية. وبات خطاب الحملة الانتخابية متناغما مع خطاب السلطة في ما يتعلق بالذهاب للانتخابات، ولو أن أعلى منسوب من الجراءة سجله المرشح عبد المجيد تبون الثلاثاء في مدينة بشار باقصر الجنوب الغربي للبلاد، بالقول "تأجيل أو إلغاء الموعد الانتخابي يقود البلاد إلى فوضى".

ورغم الإضراب الذي شنه القضاة لأكثر من أسبوع، ورفع مطلب استقلالية القضاء وحرية القاضي، إلا أن التهم مازالت تلاحق هؤلاء من طرف المحتجين في المسيرات الشعبية المتصاعدة منذ

مازالت محكمة العاصمة الجزائرية تصدر أحكاما توصف بـ "القاسية" لتضمنها عقوبات السجن، فإن محاكم أخرى في العاصمة وفي محافظات أخرى قضت ببراءة هؤلاء، رغم أن التهم هي واحدة.

ورغم الإضراب الذي شنه القضاة لأكثر من أسبوع، ورفع مطلب استقلالية القضاء وحرية القاضي، إلا أن التهم مازالت تلاحق هؤلاء من طرف المحتجين في المسيرات الشعبية المتصاعدة منذ



أصوات لم تجد أذانا صاغية

لهم في السر، ولا يمكن تجاوزها بأي حال من الأحوال.

وما زال نقاش العلاقات المستقبلية بين مؤسسات الدولة غالبا عن الحملة الدعائية، الأمر الذي يبقى دور ونفوذ المؤسسة العسكرية في المستقبل غامضا، خاصة وأنه يشار إليها منذ عدة أشهر بالوقوف وراء المخارج المحددة للأزمة السياسية التي تتخبط فيها البلاد منذ نحو عشرة أشهر، مما يعزز الفرضية القائلة إن الجيش هو الذي يدير التطورات ويدفع بها إلى آخر المطاف، بغية التوازي عن الأنتظار والعودة إلى دوره التقليدي في الإدارة الخفية لشؤون البلاد.

ولم يبد أي مرشح لحد الآن أي نية في تجاوز الخطوط الحمراء التي المح إليها في أكثر من مرة الرجل القوي في السلطة والجيش الجنرال أحمد قايد صالح، وما زال هؤلاء يتفادون الخوض في المطالب المرفوعة من طرف الشارع الجزائري، خاصة في ما يتعلق بتنحية رموز السلطة ومدنية الدولة، ومنهم من يحاول التماهي مع تلميحات قايد صالح. ورغم أن تعاطي القضاء مع سجناء الرأي أثار لغطا كبيرا في الشارع وفي الدوائر القانونية والحقوقية، بسبب تضارب الأحكام الصادرة في حق المعنيين بين محاكم الجمهورية، وفيما

حجم الهوة بين خطاب الحملة الانتخابية والإشغالات الأساسية للحراك الشعبي.

وتلغم كل من المرشح المستقل عبد المجيد تبون ومرشح التجمع الوطني الديمقراطي عز الدين ميهوبي في الرد على استنقاهات تعلقت بوضع سجناء الرأي والتعاطي مع وضعهم في المستقبل، بينما رحل مرشح حركة البناء الوطني عبدالقادر بن قرينة المليف إلى استفتاء شعبي يحسم في مصير هؤلاء، وهو ما يوحي إلى محدودية هامش المناورة المتاح لهم.

ونهب عبدالقادر بن قرينة، في أحد التجمعات الشعبية، إلى وصف رافضي الانتخابات الرئاسية بـ "الأغبياء" و"بالمقادين لأجندات مشبوهة"، وهو نفس الخطاب الذي تردده السلطة منذ تصاعد وتيرة الرافضين لإجراء الاستحقاق الرئاسي في الشربوط والمناخ السائدين، بينما شدد علي بن فليس في مدينة تلمسان على أن رفض الانتخابات يفضي إلى استمرار "العصاة".

وتفادى المتسابقون الخمسة حول كرسي الرئاسة الحديث عن ملف سجناء الرأي ومستقبل نفوذ المؤسسة العسكرية في السلطة والتعاطي مع الأزمة السياسية المرشحة لعمر جديد، أو جهاز القضاء، مما يوحي أن هؤلاء مازالوا حبيسي خطوط حمراء وضعت

صابر بليدي

الجزائر - مازال خطاب الحملة

الانتخابية للاستحقاق الرئاسي في الجزائر محتشما، وبعيدا عن الجراة السياسية التي يتطلبها السياق الانتخابي، حيث اكتفى المرشحون الخمسة في الأيام الأولى من عمر الحملة الدعائية باستعراض وعود مستهلكة للرأي العام، حول الشباب والبطالة والمرأة والعدل المرضية، فيما تفادوا الخوض في الملفات والقضايا الحساسة والثقيلة.

المتسابقون الخمسة على كرسي الرئاسة تفادوا الحديث عن ملف سجناء الرأي ونفوذ المؤسسة العسكرية في السلطة

وتضاربت مواقف المرشحين الخمسة للانتخابات الرئاسية الجزائرية بشأن التعاطي مع ملف سجناء الرأي، بين رافض للتعليق على قرارات القضاء وبين داع لتنظيم استفتاء شعبي حول إطلاق سراحهم من عدمه، وهو ما يترجم